

بيان صحفي

عمان تقوم بالتخلص من جميع مخزون الألغام المضادة للأفراد بموجب الإتفاقية

جنيف - أعلن العقيد يحيى عبد الله سليمان العامري الذي قدم التصريح خلال الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف الذي يعقد في الأمم المتحدة في جنيف حتى ٣٠ نوفمبر: "إن سلطنة عمان قد أكملت تدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد وفقاً لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد قبل الموعد النهائي المحدد في ٢٠١٩". ونوه العقيد أن إتمام التزام السلطنة - إحدى أحدث الدول الأطراف - بالتدمير يدل على أن السلطنة "ملتزمة تماماً بتنفيذ الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقية في المواعيد النهائية".

أبلغت عمان في عام ٢٠١٥ عن وجود أكثر من ١٥٠٠٠ لغمًا من الألغام المضادة للأفراد بحيازتها.

بدأت العمليات التي نفذتها قوات السلطان المسلحة في ١٣ سبتمبر ٢٠١٥ وانتهت في ٢٥ سبتمبر من هذا العام. "تم تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد المخزنة واحتفظت السلطنة بالعدد المسموح به لأغراض التدريب بموجب الاتفاقية".

خلال مرحلة التدمير، بذلت عمان "جهدًا كاملاً لتنفيذ التدمير بطريقة غير ضارة بالبيئة. والمتطلبات الدولية من مختلف الجوانب وذلك من خلال التفجيرات المسيطر عليها في وادي المعاول ووادي عدونب حيث لم تتأثر نوعية المياه أو الهواء أو الحيوانات البرية" كون كمية المتفجرات أثناء عمليات التخلص منها كانت كميات منخفضة".

هنأت ثريا دليل رئيسة الاتفاقية، سفيرة أفغانستان لدى سويسرا والأمم المتحدة في جنيف عمان على تصميمها الثابت. "تدمير المخزونات هو أحد نجاحات الاتفاقية، وتضمن جهود التدمير في عمان عدم استخدام هذه الألغام الأرضية أبداً. وقالت السفيرة دليل: "على عمان أن تفخر بمساهمتها من أجل عالم خال من هذه الأسلحة".

في حين أعلنت سلطنة عمان إتمام التزام تدمير المخزونات، فإنها لا تزال لديها التزامات لإزالة الألغام بموجب الاتفاقية.

الاتفاقية هي الاتفاقية الإنسانية واتفاقية نزع السلاح الرئيسية التي تهدف إلى إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية وذلك عن طريق حظر استخدامها وتخزينها وإنتاجها ونقلها وضمها وتدميرها ومساعدة ضحايا هذه الأسلحة. وقد اعتمدت في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧ ودخلت حيز النفاذ في ١ آذار / مارس ١٩٩٩. وقامت ١٦٤ دولة طرفاً بتدمير أكثر من ٥١ مليون لغم أرضي و ١٥٨ من الدول الأطراف قد أوفت بالتزاماتها بتدمير مخزونها.